شهادة

- وفق إجراءات الشراء للأعمال الإنسانية –

المرشح

الاسما اسم الشركة

العنوان

يتمثل ب

إسم الممثل

العنوان

يؤكد **<u>عدم تطبيق</u>** أي من النقاط التالية:

أ) المرشح أو الشركة مفلسة أو في طور التصفية، وتتولى إدارة شؤونها المحاكم، دخلت في ترتيب مع الدائنين، وأوقفت الأنشطة التجارية موضوع الإجراءات المتعلقة بتلك الأمور، أو في أي وضع مماثل ينشأ عن إجراء مماثل منصوص عليه في التشريعات أو اللوائح الوطنية.

ب) المرشح قد أدين بحكم قضائي في جريمة تتعلق بسلوكه المهني الذي له قوة الأمر المقضي به.

ج) المرشح مذنباً بسوء السلوك المهني الجسيم الذي ثبت بأي وسيلة يمكن للسلطة المتعاقدة أن تبرر ذلك.

د) فشل المرشح في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي أو دفع الضرائب وفقاً للأحكام القانونية للدولة التي يقيم فيها، مع تلك الخاصة ببلد المنظمة المتعاقدة أو تلك الخاصة بالدولة التي يوجد بها العقد ليتم تنفيذها.

هـ) المترشح قد صدر عليه حكم له قوة الشيء المقضي به في جريمة الغش، الفساد أو التورط في منظمة إجرامية أو أي نشاط غير قانوني آخر يضر بالشركة الصليب الأحمر الألماني أو المصالح المالية للاتحاد الأوروبي.

و) تم الإعلان عن أن المرشح قد ارتكب انتهاكًا خطيرًا للعقد بسبب عدم الالتزام به الالتزامات التعاقدية بموجب إجراء شراء آخر أو إجراء منح المنحة الممولة بواسطة الصليب الأحمر الألماني أو ميزانية الاتحاد الأوروبي.

يجب على المقاول احترام التشريعات البيئية المعمول بها في البلد اللتي يجب أن تكون فيه الخدمات معايير العمل الأساسية المقدمة والمتفق عليها دولياً، على سبيل المثال. معايير العمل الأساسية واتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، والقضاء على العمل القسري والإلزامي، والقضاء عليه التمييز في الاستخدام والمهنة، وإلغاء عمل الأطفال.

ويضمن المرشح أيضًا الوصول إلى الملفات والمستندات المالية والمحاسبية ذات الصلة بالإضافة الى المعلومات الأخرى المتعلقة بالمشروع وبيانات تسجيل الشركة لغرض إجراء الفحوصات والتدقيقات المالية أو اختبار العناية الواجبة الذي تجريه:

- المفوضية الأوروبية

- المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال (OLAF)،

- محكمة مراجعي الحسابات الأوروبية

- ومن قبل محاسبين ومدققين قانونيين مفوضين من قبل الصليب الأحمر الألماني أو الجهات المانحة ذات الصلة.

علاوة على ذلك، فإنه يؤكد العمل مع الأطراف المذكورة أعلاه عند الاتصال به مباشرة. الرفض لمشاركة البيانات والمستندات المطلوبة قد تؤدي إلى الاستبعاد من عمليات المناقصة وإلغاء العقود المغلقة.

التوقيع

المكان والتاريخ